منهج ابن السراج في كتابه الأصول

أ. مسعود غريب
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

Abstract:
In this paper we tried to shed a light on one of the famous Arabic grammar scholars who formed a critical juncture in the history of Arabic linguistic lesson in which they have their fingerprint and opinions, on one side. On the other side, we dealt with his book which is considered as one of the most important books of the Arabic linguistic (syntax and morphology) lesson. By this study I managed to highlight the importance of the author and his book and identify the general features of his method. Also through this paper we summarized the main features of the movement of authorship in the fourth century Hijri in order to know the virtue of the author and the book.

Keywords: Method, Doctrine, Features, Properties, Terms, Assets, Sections, syntax and morphology

1- التأليف في القرن الرابع الهجري:

نشأت حركة التدوين والتأليف في شتى الفنون، ومختلف العلوم العربية الإسلامية في أواخر القرن الثاني الهجري بسيطة متواضعة، دون تعمق أو استقصاء، فكان من باكوراتها في مجال العلوم اللسانية (الكتاب لسيبويه) ذلك السفر القيّم الذي أبهر معاصريه، فنوَّهوا به تنويها فاق كل تقدير.

ثم أخذت تنمو وتزداد ويشتد عودها شيئا فشيئا كلما انصرم قرن وأتى آخر، إلا أن القرن الرابع الهجري يعد« أزهى عصور الابتكار في تأليف النحو واللغة، فقد استبحر فيه العمران ببغداد قاعدة الدولة الإسلامية الكبرى، واتسعت فيه آفاق الحياة العلمية، ونشطت الدراسات اللغوية المبتكرة نشاطا كبيرا»[1].

هذا النشاط المنقطع النظير، وفي هذه المدة القياسية، و بالضبط من أواخر القرن الثالث الهجري إلى أواخر القرن الرابع الهجري، قد خلَّف لنا عددا من المؤلفات الناضجة مادة ومنهجا، وبخاصة في مجال الدراسات النحوية واللغوية، حيث« صنفت الموسوعات واكتشف المكنون من أصدافه وتعددت ألوان صوره المختلفة»[2]. الأمر الذي جعل الدكتور سعود بن غازي أبو تاكي يصنف ذلك العدد الضخم من المؤلفات إلى مجموعات تمثل كل مجموعة منها اتجاها نحويا معينا، يتسم بجملة من الخصائص، فكانت النتيجة أن وسم كل الكتب والرسائل التي اهتمت بجمع المادة النحوية بالاتجاه التجميعي، وقال عنه: إنه يتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

- الاهتمام بكل الظواهر اللغوية إعرابا وبناء وتطابقا وترتيبا - الاهتمام بالإشارة إلى المسائل الخلافية ومناقشتها وإبداء الرأي فيها.
- الاهتمام بالاستشهاد والاستدلالات النقلية والعقلية.
- الاهتمام بتعليل الظواهر والأحكام، أو ذكر العلة الجامعة بين طرفي القياس.

ثم ذكر بعد ذلك مجموعة من الرسائل والكتب التي تنضوي تحت هذا الاتجاه نذكر منها:

- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجّاج.- شرح كتاب سيبويه للسيرافي.- كتاب المحتسب لابن جني.

كما اعتبر كل المؤلفات النحوية التي ألفها أصحابها لغرض التعليم، وما أكثرها تشكل اتجاها واحدا سماه الاتجاه التعليمي، باعتبار اشتراكها في جملة من الخصائص ذكرها على النحو الآتي :

- العدول عن التعريفات الذهنية . - عدم الإسراف في التقسيمات والتعليلات.- الاكتفاء بالقاعدة مجملة دون تفصيل- البعد ما أمكن عن المسائل الخلافية .- عدم العناية بالشواهد. - عدم الاهتمام بالأصول.- الانتقاء من المذاهب المختلفة أسيرها للطالب .

ومن جملة ما ذكر من مؤلفات كأمثلة على هذا الاتجاه :

- كتاب الجمل للزجاجي.- الحدود في النحو للرماني.- اللمع في العربية لابن جني.

أما مجموعة المؤلفات النحوية التي تتجه إلى الاهتمام بالأصول في الدراسة النحوية الأصول التي يعني بها الأدلة النحوية النقلية منها والعقلية، إلى جانب اهتمامها ببعض المسائل النحوية، فقد اعتبرها بدورها تشكل اتجاها سماه الاتجاه التأصيلي، ونذكر من بين هذه المؤلفات التي تدخل في هذا الاتجاه:

- الأصول لابن السراج – الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي.- كتاب الخصائص. لابن جني .

وبعد هذا تبقى في نظر الدكتور أبو تاكي مجموعة رابعة وأخيرة، تشكل اتجاها مستقلا سماه الاتجاه التطبيقي، يضم تلك المؤلفات النحوية التي اعتمد فيها مؤلفوها على النص اللغوي من القرآن الكريم، أو الشعر العربي الفصيح، أو الأقوال والأمثال المأثورة عن العرب، من أجل معالجة القواعد النحوية وتطبيقها وإيضاحها، بغية تثبيتها وتوصيلها إلى ذهن طالبها، باعتبار أن النصوص اللغوية هي المعيار الذي لا تفهم القواعد اللغوية إلا من خلاله، وفي الوقت نفسه هي المقياس الذي يرجع إليه لمعرفة صحة القاعدة من سقمها.

ومما يميز مؤلفات هذا الاتجاه عدم تقيدها بدراسة قواعد نحوية بعينها، وإنما تتعرض لكل ما يلحظه المؤلف في النص اللغوي من ظواهر نحوية تستدعي معالجته.

ومن تلك المؤلفات التي تدخل في هذا الاتجاه :

- كتاب معاني القرآن للزجاج.
- كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه .
- إعراب القراءات السبع وعلتها لابن خالويه.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي .[3]

وهكذا حقّ لنا أن نقول: إن القرن الرابع الهجري هو عصر التنوع في المناهج والابتكار في التأليف، يمثل بحق فترة الازدهار والنضج الفكري، وبخاصة في مجال الدراسات اللغوية. حيث ظلت القرون تشهد على عبقرية رجاله المبدعين، وتنهل من مؤلفاتهم القيمة كنوزَ المعرفة وأصول التفكير، من أبرز هؤلاء الرجال العظام، وأحد أئمتهم المشاهير المشهود له بحسن الفهم وبعد النظر في النحو والأدب، صاحبنا ابن السراج مبتكر علم الأصول. فمن هو ابن السراج ؟

2- التعريف بابن السراج: [4]

2-1 مولده ونشأته:

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي البغدادي، المعروف بابن السراج نسبة إلى صناعة سروج الخيل، أحد الأئمة المشاهير المذكورين بالأدب وعلم العربية المجمع على نبله و فضله وجلالة قدره في النحو والأدب، من أحدث غلمان المبرد سنا، مع ذكائه وفطنته، وكان المبرد يميل إليه، ويشرح له، ويجتمع معه في الخلوات والدعوات،ويأنس به فقرأ عليه كتاب سيبويه، فلما مات المبرّد تحول إلى حلقة الزجاج ينهل من علمه ويستزيد، ولكنه بالنظر إلى ما يروى عنه، فإنه كان ولوعا بالثقافات الوافدة فاتجه إلى دراسة الموسيقى والمنطق اللذين كانا لهما الأثر الإيجابي على حياته العلمية، وبخاصة المنطق حيث« كان أمرا أساسيا في أعمال النحاة ما دامت في النحو أحكام تستنتج وقياس يتبع»[5]. فكان يجتمع بالفارابي يقرأ عليه المنطق ويقرأ الفارابي عليه النحو، وهكذا اشتغل بالمنطق والموسيقى عن النحو، والظاهر أنه لم يهتم بدراسة النحو والتعمق في مسائله من جديد إلا بعد أن انتهره الزجاج حتى هم بضربه لخطئه في مسألة نحوية.

قال ابن درستويه:« رأيت ابن السراج يوما وقد حضر عند الزجاج مسلما عليه بعد موت المبرد فسأل رجل الزجاج عن مسألة، فقال لابن السراج:أجبه يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ، فانتهره الزجاج وقال: والله لو كنت في منزلي لضربتك، ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك بالذكاء والفطنة بأبي الحسن بن رجاء، وأنت تخطئ في مثل هذا ؟! فقال: قد ضربتني يا أبا إسحاق، وأدبتني وأنا تارك ما درست منذ قرأت هذا الكتاب ــ يعني كتاب سيبويه ــ لأني تشاغلت عنه بالمنطق والموسيقى، والآن أنا أعاوده فعاد وصنف ما صنف»[6].

وهكذا أصبح ابن السراج إماما من أئمة النحو البارزين انتهت إليه الرياسة في النحو بعد موت الزجاج (المتوفى311هـ)، له حلقة مستقلة يؤمها تلاميذ كثر من أبرزهم:

- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي - أبو سعيد السيرافي- أبو القاسم الآمدي - أبو علي الفارسي

كان ابن السراج ثقة، أديبا شاعرا،إماما في النحو، متصاغرا للعلم، معترفا بفضل أستاذه المبرد عليه، فقد ذكر أبو الحسن الرماني[7] أنه جرى بحضرة ابن السراج ذكر كتابه في "الأصول" الذي صنفه، فقال قائل: هو أحسن من كتاب "المقتضب" فقال أبو بكر: لا تقل هذا وأنشد: ولكن بكت قبلي فهيّج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم

2-2 آثاره:

لقد صنف ابن السراج حسب ما روته كتب التراجم ما ينيف على الخمسة العشر كتابا ومصنفا ضاع أكثرها،وهي مقسمة كما ذكر ذلك الدكتور عبد الحسين الفتلي محقق كتاب الأصول لابن السراج إلى خمسة أقسام:

1ــ كتب في اللغة والنحو نذكر منها:

- كتاب الأصول في النحو ،وهو مدونة بحثنا، يشمل النحو والصرف
- كتاب جمل الأصول أو مجمل الأصول أو الأصول الصغيرة وهو كتاب يعتقد أنه مختصر لكتاب الأصول الكبير.
- كتاب الجمل وهو في النحو أيضا. - شرح كتاب سيبويه. - الموجز: كتاب في النحو والصرف.
- الاشتقاق وهو في علم التصريف أشار إليه ابن السراج نفسه في ج3 ص385 من كتابه الأصول.

2 – دراسات في القرآن الكريم مثل: كتاب الاحتجاج

3 – كتب في النقد والشعر مثل: كتاب الشعر والشعراء.

4 – كتب في الخط و الهجاء والعروض.

5 – كتب أخرى لم يعرف شيء من مضامينها مثل: كتاب الرياح والهواء.

2-3 وفاتـــــه: تجمع كـــل المصادر التي ترجمت لابن السراج، وذكرت الكثير من أخباره، أنه توفي يوم الأحد لثلاث ليال بقين من ذي الحجة سنة (316هـــ) ببغداد عن عمر يناهز ستا وخمسين سنة تقريبا.

2-4 مذهبه النحوي:

لقد نشأ ابن السراج في بغداد، وقضى نحبه فيها، ولم يألف موطنا سواها، ففيها نهل العلم على أبرز شيوخها وأغزرهم علما، وأصفاهم موردا، حتى غدا علما من أعلامها يشار له بالبنان. بغداد التي ما إن اتخذها بنو العباس « حاضرة لدولتهم الفتية حتى استطاعت ببريقها الجذاب، ورفاهية الحياة فيها أن تجذب إليها العلماء علـــى اخـــتلاف تخصصاتهم وتنوع مشاربهم»[8]. فكان من بين علماء النحو الذين لهم السبق في الوفود إلى بغداد الكسائي، ثم الفراء زعيما المدرسة الكوفية اللذان استطاعا أن يمكنا النحو الكوفي في بغداد بما نالاه من حظوة عند خلفاء بني العباس، وهذا ما ذكره أبو الطيب اللغوي حين قال: « فلم يزل أهل المصرين على هذا حتى انتقل العلم إلى بغـــداد قريبـــا، وغلب أهل الكوفة على بغداد، وحدّثوا الملوك فقدموهم، ورغب الناس في الروايات الشاذة، وتفـــاخروا بـــالنوادر، وتباهوا بالترخيصات و تركوا الأصول، واعتمدوا على الفروع، فاختلط العلم»[9].

ومما ساعد أيضا على تمكن المذهب الكوفي في بغداد إضافة إلى ما ذكرت تعطُّش بغداد وحاجتها الماسة إلى العلم والعلماء، وبخاصة في مجال النحو والأدب، باعتبارها حينذاك مدينة ملك و ليس بمدينة علم. يقول أبو الطيب اللغوي« وأما بغداد فمدينة ملك، وليس بمدينة علم، وما فيها من العلم منقول إليها، و مجلـــوب للخلفـــاء وأتبـــاعهم ورعيتهم»[10]. كما يصف لنا أبو حاتم السجستاني أهل بغداد، وما هم عليه من تخليط في المفاهيم والمصطلحات، قبل أن تصبح بغداد حاضرة علم قائلا:« أهل بغداد حشو عسكر الخليفة، ولم يكن بها من يوثق به في كلام العرب، ولا من ترتضى روايته، فإن ادَّعى أحد منهم شيئا رأيته مخلطا صاحب تطويل وكثرة كلام ومكابرة، ولا يفصل بـــين علماء البصرة بالنحو، وبين الرؤاسي والكسائي، ولا بين قراءة أهل الحرمين وقراءة حمزة ويتحفّظ أحدهم مســـائل من النحو بلا علل ولا تفسير فيكثر كلامَه عند من يختلف إليه؛ وإنما هَمّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يُســـير اســـما يخترعه لينسب إليه، فيسمي الجر خفضا، والظرف صفة، ويسمون حروف الجر حروف الصفات، والعطف النسق و"مفاعلين" في العروض "فعولان" ونحو هذا من التخليط »[11].

ولكن ما إن سمع نحاة البصرة بما حظي به علماء الكوفة من نعيم ومكانة، حتى شد بعضهم الرحال ونـــزل ببغداد، فكان على رأس هؤلاء الوافدين أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد الذي استطاع بدوره أن يفـــرض نفســـه، فيستقطب الكثير من الكوفيين، وبذلك تم إرساء أصول وقواعد النحو البصري.

وهكذا احتضنت بغداد المدرستين وحفلت بهما، البصرة بزعامة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، والكوفـــة بزعامة أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب حيث« أصبح لكل فريق مؤيدون ومشـــايعون وكـــل يعـــرض بضـــاعته

ويستعرض علمه، ويقيم بحججه وبراهينه، على نقض حجج الفريق الآخر وتفنيد براهينه حتى أصبحت جذوة المنافسة بينهما مشتعلة وباتت نار المنافرة بينهما مستعرة »[12].

ولكن هذا الصراع المتأجج بين المدرستين، وهذا الاختلاف والتباين في الآراء، دفعَا بفريق من النحاة وبخاصة بعد موت الإمامين المبرد وثعلب إلى العزم على ترك هذا الخلاف، والإقبال على دراسة المذهبين معا، ثم العمل على الخروج بمذهب نحوي جديد قائم على أصلح الآراء النحوية، وأصحها من كلا المذهبين؛ أي مذهب قائم على الاختيار والانتخاب من آراء المذهبين معا، وكان لهم ذلك، فقد نجحت الفكرة، وظهر النحاة البغداديون بموقف موحد قائم على الاختيار والانتخاب من المذهبين العريقين ونبذوا بذلك كل ما يثير التنافر والشقاق من أجل أن يحفظوا للعربية سلامتها ونقاءها منضوين تحت لواء المذهب الجديد ــ المذهب البغدادي ــ إلا أنهم لم يكونوا على قلب رجل واحد، وإن زعموا أنهم على مذهب واحد، فمنهم البغدادي « الذي لا يزال معلقا بمذهبه الأصلي (المذهب الكوفي) يحاول الانتصار له والاستدلال لصحة آرائه قسرا ورغما عنه مهما حاول في ذلك وعانى »[13]. ومنهم النحوي الذي استطاع أن يجمع بين المذهبين البصري والكوفي قبل أن ينخرط في المذهب الجديد، إلا أن ميله مع المذهب البصري؛ بحكم تتلمذه على نحاة البصرة وإتقان نحوهم، وتبحره فيه، حتى غدا أحد مشاهير علماء النحو العربي وأبرزهم .

في إطار هذا التحول الجديد، وهذا التنوع المذهبي، نحاول أن نتلمس مذهب ابن السراج ضمن أي فريق هو؟ وما هواه؟ أم هل هو بصري المذهب بغدادي النشأة والمربى ؟.

في اعتقادي أن الحسم في مثل هذا الأمر ينبغي أن يكون قائما على ما يبرِّره وبخاصة إذا علمنا أن آخر من ذُكر في طبقات البصريين هو أبو العباس المبرد (ت 285هـ) وهو الأمر الذي يستنتج من عمل أبي سعيد السيرافي في كتابه: "أخبار النحويين البصريين" حيث ختم أخباره بالمبرد .

ومن ثَم فابن السراج حسب الفترة التاريخية التي عاصرها يعتبر من الفريق الثاني من النحاة الذين تبنوا المذهب البغدادي الجديد القائم على الخلط بين المذهبين، غير أن ميله وهواه كان بصريا يقول أبو سعيد السيرافي في نهاية حديثه عن أخبار أبي العباس المبرد:« ومن أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج وأبو الحسن بن كيسان، وإليهما انتهت الرياسة في النحو بعد أبي العباس محمد بن يزيد غير أن أبا إسحاق كان أشد لزوما لمذهب البصريين، وكان ابن كيسان يخلط المذهبين. وكان بعدهما أبو بكر محمد بن السّري المعروف بابن السراج، وأبو بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان، وعنهما أُخذت أكثر النحو وعليهما قرأت كتاب سيبويه، وفي طبقتهما ممن يخلط علم البصريين بعلم الكوفيين أبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط »[14].

وربما هذا ما جعل بعض المترجمين يقولون عنه أنه:« عول على مسائل الأخفش ومذاهب الكوفيين وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة »[15].

ولكن من خلال قراءتي لكتاب الأصول أستطيع القول: إن ابن السراج من البصريين المتحررين وإن نشأ في بغداد ومات فيها، وذلك بالنظر إلى ما يلي:

1- اعتماده على الأسس البصرية في السماع والقياس، فهو مثلا لا يقيس على الشاذ والنادر كالبصريين، ولا يأخذ اللغة إلا ممن ترضى عربيته، حيث نجده في أصوله يؤكد على أن الشاذ لا يبطل الحكم ولا يمكن أن يعترض به

على ما هو أصل مطرد، لذلك فإنه يلزم عدم الاهتمام به، وإلا بطلت العلوم واختلت الأصول، فإن سمع ممن يوثق بعربيته لابد أن يبحث له عن تأويل. يقول ابن السراج:« واعلم أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته فلابد من أن يكون قد حاول به مذهبا ونحا نحوا من الوجوه أو استهواه أمر غلطه»[16] .

2- المصطلحات التي استعملها هي مصطلحات بصرية في مجملها، فهو يقول: الممنوع من الصرف،الظرف ،العطف والجر، والمجرورات، النعت، البدل،ألقاب الإعراب(مرفوع،منصوب مجرور أو مخفوض، مجزوم)وألقاب البناء(مضموم، مفتوح مكسور ساكن)، الضمير، ضمير الفصل، المتعدي، اللازم...

3- هو من ارتضى لنفسه أن يكون من البصريين، حيث نجده في كتابه الأصول كثيرا ما يذكر البصريين، وأحيانا يسميهم " بأصحابنا " فيقول:« وقال أصحابنا: إن اللام في "لعل" زائدة لأنهم يقولون علّ»[17].

4- المسائل الخلافية التي ذكرها في" كتابه الأصول في النحو" تدل دلالة قاطعة على مذهبه البصري من ذلك:

- مسألة تقديم خبر ليس عليها :

أجاز جمهور البصريين تقديم خبر ليس عليها، وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يجوز.وهذا ما عبر عنه ابن السراج بقوله:« ولا يتقدم خبر ليس قبلها لأنها لم تصرف تصرف كان لأنك لا تقول :منها يفعل ولا يفعل»[18].

ـ مسألة القول في نعم و بئس أفعلان هما أم اسمان:

ذهب البصريون إلى أن نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين، وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان. ويقول ابن السراج:« نعم وبئس فعلان ماضيان كان أصلهما، نِعَم وبِئَس فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما: العين في(نعم) والهمزة في (بئس) فصار: نعم وبئس كما تقول شهد من أجل انكسار الهاء، ثم أسكنوا لها العين من "نعم" والهمزة من"بئس"»[19].

ـ مسألة القول في عامل نصب المفعول معه:

ذهب البصريون إلى أن المفعول معه منتصب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو.وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف.

ويؤكد ابن السراج ما ذهب إليه البصريون حيث يقول في باب المفعول معه:« اعلم أن الفعل إنما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسط الواو والواو هي التي دلت على معنى مع لأنها لا تكون في العطف بمعنى مع»[20].

ـ مسألة تقديم التمييز على العامل فيه:

ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه متصرفا كان أو غير متصرف، فالمتصرف نحو طاب زيد نفسا، وغير المتصرف نحو عشرون درهما. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديمه عليه إذا كان متصرفا، وإليه ذهب بعض البصريين[21]. وهذا ما عبر عنه ابن السراج بقوله:« إذا كان العامل في الاسم المميز فعلا جاز تقديمه عند المازني وأبي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه، والكوفيون في ذلك على مذهب سيبويه

فيه، لأنه يراه كقولك عشرون درهما، وهذا أرفههم عبدا، فكما لا يجوز: درهما عشرون، ولا: عبدا هذا أرفههم ،لا يجوز هذا، ومن أجاز التقديم قال: ليس هذا بمنزلة ذلك، لأن قولك:عشرون درهما، إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من فعل.

وقال الشاعر فقدم التمييز لما كان العامل فعلا :

أتهجر سلمى للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فعلى هذا تقو ل: شحما تفقأت ، وعرقا تصببت وما أشبه ذلك »[22].

2-5 من آرائه الخاصة:

ومع هذا التوافق، وهذا التوجه البصري الواضح، كانت لابن السراج آراء نحوية وصرفية تفرد بها من ذلك:

- لما ظرف بمعنى حين:

وذلك في مثل قولنا لما جئتَ جئتُ، بينما يرى جمهور النحاة أن لو في مثل هذا الاستعمال هي حرف وجود لوجود[23]. يقول ابن السراج:« وأما "لمّا" لَمْ ضُمت إليها ما وبنيت معها فغيرت حالها كما غيرت لو "ما"ونحوها... وجواب "لمَّا" قد فعل، فيقول القائل: لما يفعل، فيقول:قد فعل، ويقول أيضا للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره وتقول لما جئت جئتُ فيصير ظرفا»[24].

- اسم الإشارة أعرف المعارف:

يرى ابن السراج أن اسم الإشارة أعرف المعارف، بينما يرى غيره من النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين:أن اسم العلم هو أعرف المعارف. يقول ابن السراج:« فإن قلت زيد هذا فزيد مبتدأ وهذه خبره، والأحسن أن تبدأ "بهذا " لأن الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ»[25].

- زيادة اللام الأول في لعل:

يرى البصريون أن اللام في لعل زائدة، ويرى ابن السراج أن (لعل،علّ) لغتان باعتبار ليس هناك زيادة لغير معنى. يقول ابن السراج:« وقال أصحابنا:إن اللام في "لعل" زائدة لأنهم يقولون علّ، والذي عندي أنهما لغتان وأن الذي يقول لعل لا يقول علّ إلا مستعيرا لغة غيره لأني لم أر زائدا لغير معنى»[26].

- مع اسم:

ذهب ابن السراج إلى أن "مع" اسم يدل على ذلك حركة آخرها مع تحرك ما قبلها يقول:«وأما مع فهي اسم ويدلك على أنها اسم أنها متحركة،ولو كانت حرفا لما جاز أن

تحرك العين، لأن الحروف لا تحرك إذا كان قبلها متحرك »[27].

ومن الآراء التي نسبت إلى ابن السراج خطأ، ما ذكره ابن هشام من أن ابن السراج يزعم أن "ليس" حرف[28]، بينما ابن السراج في أصوله يؤكد على أنها فعل ويبرر ذلك حيث يقول:« فأما ليس، فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست، كما تقول: ضربت، ولستما كضربتما، ولسنا، كضربنا ولسن ، كضربن ولستن، كضربتن وليسوا، كضربوا، وليست أمة الله ذاهبة كقولك: ضربت أمة الله زيدا »[29].

3- كتاب الأصول وطريقة عرض مادته العلمية:

3-1 كتاب الأصول:

3-1-1 تسميته بالأصول:

أما تسميته بالأصول فقد نص على ذلك ابن السراج نفسه، حين بين غرضه من تأليف هذا الكتاب فقال:« وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز»[30]. كما ذكر ذلك أيضا حين قال:« قد فرغنا من ذكر المرفوعات و المنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب؛ لأنه كتاب أصول »[31]. ذكر ذلك أيضا في قوله:« قد انتهينا إلى الموضع الذي يتساوى فيه كتاب الأصول وكتاب الجمل»[32]، كما وردت هذه التسمية في آخر كتابه هذا إذ قال:« هذا آخر الأصول بحمد الله ومنته»[33]، إلا أن الذين ترجموا لابن السراج أطلقوا على هذا الكتاب اسم "الأصول الكبير" أو أصول النحو.

ومما لا شك فيه أن هذا الكتاب هو أول كتاب حمل عنوان "الأصول في النحو" وهو بهذا يكون ابن السراج أول من استخدم مصطلح "الأصول"، ولكن ما مقصد ابن السراج من مصطلحه هذا ؟ هل يعني به مجرد قواعد النحو الأصلية التي ينبني عليها النحو؛ أي تلك الأبواب الرئيسة وقوانينها العامة؟ وبالتالي فهو لا يتعدى النحو الاعتيادي، أم هل يعني به أدلته التي استنبطت منها هذه القواعد و انبنت عليها ؟.

الذي يبدو لي أن ابن السراج لم يكن يقصد بالأصول ذلك المعنى الاصطلاحي القائم على التنظير والتقنين، أو ما يعرف بأدلة النحو الإجمالية، بقدر ما كان يسعى إلى ضبط قواعد النحو الأساسية، والعناية بدراستها، وجمع مسائله وترتيبها مكتفيا بالإشارة إلى الأصول التي تنبني عليها تلك القواعد. حيث لاحظت ما يوليه ابن السراج من اهتمام بدراسة القاعدة النحوية والتمثيل لها دون أن ينسى الإشارة إلى الأصل التي استنبطت منه هذه القاعدة أو تلك، من ذلك قوله:« واعلم أن ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أن يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر، لا يجوز: ظننت زيدا وتسكت حتى تقول: "قائما" وما أشبه. من أجل أنه إنما يدخل على المبتدأ و الخبر، فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر، كذلك "ظننت" لا تعمل في المفعول الأول بغير مفعول ثان، فأما قولهم: ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه ، لأنه كناية عن الظن، يعني المصدر»[34].

ولعل اهتمام ابن السراج بالقواعد النحوية جعل ابن جني ينفي عنه مفهوم مصطلح الأصول النحوية إلا فيما ندر حيث يقول:« فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه، إلا حرفا أو حرفين في أوله»[35].

ولكن الذي لا يمكن إنكاره أن ابن السراج، وإن لم يكن هدفه الرئيسي الحديث عن أدلة النحو والتنظير لها، فإنه بإشاراته إليها يكون هو الذي قد وجه نظر ابن جني و غيره إلى الأصول التي استخرجت منها تلك القواعد النحوية التي هي موضوع كتابه، وشغله الشاغل، إذ العلاقة وطيدة كما هو معلوم بين الأصول والقواعد. فما من حكم نحوي إلا وله مستند من السماع أو القياس .

وعليه أستطيع القول: إن أصول ابن السراج تعتبر البذور الأولى التي تنامت عنها أدلة النحو الإجمالية حتى أصبحت فيما بعد هي المقصودة بالدراسة والتأليف.

ولعل أيضا إشاراته في كل مرة إلى أصول القواعد، هي التي كان يقصدها حين أطلق على كتابه عنوان "الأصول" إشارة منه إلى أن كتابه هذا« يشتمل على أصول القواعد في الأساس، وإن كان يتبع كل أصل من هذه الأصول طائفة من المسائل تحت عنوان: مسائل من هذا الباب »[36].

3-2 طريقة عرض مادته العلمية:

3-2-1 قسم النحو:

لقد صدق من قال:« مازال النحو مجنونا حتى عقلَه ابن السراج بأصوله »[37]حيث ظلت أبواب النحو ومسائله ردحا من الزمن مضطربة مغلقة، مثار جدل وأخذ ورد، يكتنفها الكثير من الغموض واللبس، إلى أن جاء ابن السراج فأنار دروبها المظلمة، فبوب وهذّب وقارن وعقل كل مسألة بأصولها، فاختفى ذلك التداخل في الأبواب، وذلك الاستطراد الممل، وحل محلها حسن الترتيب والتبويب، والنظرة القويمة المبنية على سلامة المنطق والفكر؛ لذا بعد أن عرّف النحو بقوله:« النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب»[38]، وبعد أن تحدث وبالتفصيل عن اعتلالات النحويين قائلا:« اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها يؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا...»[39] ، شرع في عرض موضوعات الكتاب.

لكن أرى قبل الحديث وبالتفصيل عن طريقة عرضه للمادة العلمية، أن أشير إلى أن أنه من خلال حديثه عن اعتلالات النحويين وتقسيمها إلى ضربين يكون قد« فصل بين لونيين من الدرس النحوي يعمد أولهما إلى معرفة الطرق التي يتوصل بها إلى معرفة كلام العرب، والجري على سننها في التعبير، إفرادا وتركيبا، مما يجوز أن نطلق عليه النحو الوظيفي، ويخلص اللون الثاني إلى الكشف عن القواعد الكلية التي ترد إليها مسائل النحو والصرف طلبا لمعرفة أصول هذه اللغة وفضلها على سائر اللغات »[40].

فابن السراج كما يبدو يميز بين ما هو ضروري للمتعلم، فيعمد إلى توضيحه وتيسيره، وبين ما يطيقه العالم المتمكن حيث يقول:« ولما كنت لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلم احتجت إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلم»[41]، ولعل هذا الذي ذكره ابن السراج دليل قاطع على أن النحو التعليمي بدأ مبكرا، الأمر الذي ألقى بظلاله على طريقة عرضه لمحتوى كتابه هذا، والتي راعى فيها مبدأ التدرج والتكامل والتيسير، عكس ما يحلو للبعض من مهاجمة النحاة الأوائل دون تمييز، حيث يرمونهم بالغموض والتعقيد والاضطراب.

وهكذا لقد كان ابن السراج منهجيا وبكل المقاييس، حيث أنه لم يشرع في عرض أبواب كتابه إلا بعد أن مهد لها بتحديده مفهوم النحو، وذكره اعتلالات النحويين، لمالها من علاقة بتعليم النحو ودراسته، ليذكر بعدها أقسام الكلم، معرفا كل قسم منها، ذاكرا علاماته، ثم بعد ذلك شرع في عرض أبواب كتابه مراعيا مدى ترابط هذه الأبواب وخدمة السابق منها اللاحق، فكانت البداية بباب مواقع الحروف إثر إنهاء حديثه عن الحروف وائتلاف الكلام، ثم باب الإعراب والمعرب والبناء والمبني، ذاكرا في مستهله علامات الإعراب الأصلية منها والفرعية في الأسماء والأفعال، فحركات البناء، ثم الحديث عن العوامل من أسماء وأفعال وحروف، وما لا يعمل منها، ليعلن بعدها عزمه على الشروع في الحديث عن المرفوعات، و المنصوبات، والمجرورات من الأسماء قائلا:« وأنا أتبع هذا الذي

ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها، فنبدأ بالمرفوعات، ثم نردفها المنصوبات، ثم المخفوضات»[42]. ولقد شرع فعلا في ذكر الأسماء المرتفعة قائلا:« الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف:

الأول: مبتدأ له خبر.

والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه.

والثالث: فاعل بني على فعل، ذلك الفعل حديثا عنه.

والرابع: مفعول به بني على الفعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل

والخامس: مشبه بالفاعل في اللفظ »[43].

وقد قام بشرح كل صنف، فذكر قواعده وأسهب في شرحها، مع التمثيل لها وذكر بعض الشواهد عليها، كما لم ينس أن يشير إلى ما لم يذكر من المرفوعات مؤجلا الحديث عنه في موضع آخر قائلا:« ومما شبه أيضا بالفاعل في اللفظ أخبار الحروف التي تدخل على المبتدأ وخبره فتنصب الاسم وترفع الخبر وهي إن وأخواتها، وسنذكرها مع ما ينصب»[44].

ومما يلاحظ عليه أنه قد يضطر أحيانا إلى فتح أقواس للحديث عن موضوع، قد يبدو نشازا ــ وهو ليس كذلك ــ ضمن التتابع المنهجي، والتسلسل المنطقي لدروس الباب الواحد كحديثه عن فعل التعجب، والفعلين المبنيين للحمد والذم (نعم وبئس)،وباب المعرفة والنكرة قبل إنهاء الحديث عن المرفوعات، وقبل الشروع في الحديث عن المنصوبات؛ لأنه فعل ذلك عن وعي، حيث برّر فعله هذا كونه تحدث عن الفعل المتصرف، فصار لزاما عليه أن يتحدث عن غير المتصرف وما أشبه الفعل، حتى تكتمل الفكرة قائلا:« وقد ذكرنا الفعل المتصرف فلنذكر الفعل الذي هو غير متصرف، ثم نتبعه بالأسماء إن شاء الله »[45]. كما برّر حديثه عن المعرفة والنكرة بقوله:« وقبل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة للانتفاع بذلك فيها وفي المرفوعات أيضا إن شاء الله »[46]. ولكن الذي يبدو لي أنه كان في إمكانه أن يرتب هذه الأبواب بحيث يجعلها أكثر

انسجاما وتكاملا،وبالتالي يكون في غنى عن هذه التبريرات .

أما الأسماء المنصوبة فقد قسمها قسمة أولى على ضربين:

لضرب الأول:

كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب. وهو قسمان: مفعول ، ومشبه بمفعول.

المفعول ينقسم على خمسة أقسام : مفعول مطلق ،ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له ومفعول معه.

والمشبه بالمفعول ينقسم على قسمين :

- ما يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى.
- ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع والمنصوب بعض المرفوع (المستثنى) .

ينقسم النوع الأول على ثلاثة أضرب:

- ما شبه بالمفعول والعامل فيه فعل حقيقي.(الحال، التمييز)
- المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى.(خبر كان وأخواتها)

– العامل فيه حرف جامد غير متصرف.(اسم إن وأخواتها)

الضرب الثاني من القسمة الأولى: كل اسم يذكر لفائدة بعد اسم مضاف أو فيه نون ظاهرة أو مضمرة قد تما بالإضافة والنون، وحالت النون بينهما أو الإضافة ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب.(تمييز المقادير،والأعداد، وكم).

والظاهر أن هذه التقسيمات والتعريفات إن دلت على شيء فإنما تدل على ولع ابن السراج بالتقسيمات العقلية على طريقة المناطقة وألفاظهم، قصد الحصول على نحو جامع مانع، ومما يدل على هذه النزعة أيضا تقسيمه للمعرب والمبني من الأسماء والأفعال حيث ذكر:« أن الأسماء تنقسم قسمين: أحدهما معرب والآخر مبني، فالمعرب يقال له: متمكن وهو ينقسم أيضا على ضربين: فقسم: لا يشبه الفعل، وقسم: يشبه الفعل...والمبني من الأسماء ينقسم على ضربين: فضرب مبني على السكون... وضرب مبني على الحركة فالمبني على الحركة ينقسم على ضربين: ضرب حركته لالتقاء الساكنين ... وضرب حركته لمقاربته التمكن ومضارعته للأسماء المتمكنة ... والمبني من الأفعال ينقسم على ضربين : فضرب مبني على السكون... والضرب الثاني مبني على الفتح»[47].

ومما يلاحظ أيضا أن ابن السراج لا يؤجل الحديث عما يراه شديد الصلة بموضوع الباب المطروق، ولا أدل على ذلك من حديثه وبإسهاب عن الفعل المتعدي إلى مفعولين وإلى ثلاثة مفعولين عقب حديثه عن المفعول به ، وكذلك حديثه عن كسر همزة إن و فتحها تلو حديثه عن اسم إن وأخواتها، إضافة إلى تخصيصه باب بعينه للاستثناء المنقطع بعد فراغه من الحديث عن الاستثناء الصحيح قائلا:« واعلم أن من الاستثناء ما يكون منقطعا من الأول، و ليس ببعض له وهذا الذي يكون "إلا" فيه معنى لكن ونحن نفرد له بابا يلي هذا الباب إن شاء الله»[48].

كما يلاحظ عليه كذلك حسن التبرير لما يريد الحديث عنه، حتى يبقي القارئ أو الدارس لكتابه هذا يشعر دوما بحسن الترتيب والتبويب، باعتبار أن ما يريد الحديث عنه ذو علاقة وطيدة بموضوع الباب الذي فرغ منه ، وليضع الأمور في نصابها من ذلك قوله:« وإذا فرغنا من الرفع والنصب فلنذكر الضم والفتح اللذين يضارعا نهما إن شاء الله »[49]. وكان بذلك يريد الحديث عن باب النداء، وأنواع المنادى، والندبة، والترخيم، وبهذا يكون قد ذكر الضم الذي يضارع الرفع، ثم اتبعه بالحديث عن الفتح الذي يشبه النصب فتحدث عن النفي بلا وشروط عملها، وفي نهاية هذه الأبواب كلها يؤكد كعادته على أن ما سبق ذكره قد تم على الوجه المطلوب قائلا:« وقد ذكرنا الأسماء المرفوعات و المنصوبات وما ضارعها بجميع أقسامها وبقي الأسماء المجرورة ونحن نذكرها إن شاء الله »[50] .

أما الأسماء المجرورة وأسباب جرها، فقد تحدث عنها بشكل جامع مانع مقسما إياها على قسمين: اسم مجرور بحرف جر، أو مجرور بإضافة اسم مثله إليه، ثم تحدث عن حروف الجر وقال: إنها تنقسم قسمين:

فأحد القسمين ما استعمله العرب حرفا فقط وهي على ضربين:

– ملازم عمل الجر(من، إلى، في، الباء، اللام، ربّ وقد خصها بباب لخروجها عن منهاج أخواتها).

– غير ملازم لعمل الجر (حتى، الواو ، التاء)، وبالنظر إلى علاقة بعض هذه الحروف بالقسم، فقد أفرد بابا للأسماء المخفوضة في القسم.

وبعد الفراغ من الحديث عن حروف الجر والمجرور بها، تكلم عن المجـرور بالإضـافة، وقسـمه علـى ضربين: إضافة محضة، وإضافة غير محضة، وذكر أن الإضافة المحضة تنقسم على قسمين إضافة اسم إلى غيره بمعنى اللام، وإضافة اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى مِن. أما غير المحضة فذكر أنها أربعة أضرب:

- اسم الفاعل إذا أضفته وأنت تريد التنوين نحو: هذا ضارب زيدا غدا.
- الصفة الجاري إعرابها على ما قبلها، نحو: مررت برجل حسن الوجه
- إضافة أفعل إلى ما هو بعض له مثل: زيد أفضل القوم
- ما كان حقه أن يكون صفة للأول نحو : صلاة الأولى ،ومسجد الجامع

ثم ذكر أن من الإضافة التي ليست بمحضة إضافة أسـماء الزمان إلى الأفعال والجمل حيث أفرد لها بابا تحـت عنوان: باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل.

ويظهر لي من خلال تقديمه لهذه القواعد والأصول النحوية مدى حرصه على الإحاطـة وبشـكل واضـح وجلي، بكل ما له علاقة بالموضوع من قريب أو بعيد، وهذا أمر يحسب لابن السراج ويعد من مميزات منهجه في معالجة القضايا النحوية ودراستها.

ويستمر في عرض مادته كتابه وبمنهجية راقية، حيث لا يبخل على القارئ بتوضـيحاته كعادتـه قـائلا:« نجزت الأسماء المرفوعات و المنصوبات والمجرورات وسنذكر توابعها في إعرابها إن شاء الله »[51]. فـذكر هـذه التوابع: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعـطف بالحروف، ولم ينس أن يشير إلى أن أربعة منها تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلا بتوسط حرف، ثم شرح كل قسم من هذه الأقسام ذاكرا أنواعه، وحالات إعرابه والغرض من ذلك، ومما لفت انتباهي في هذا الباب استشهاده بأكثر من آية قرآنية في موضوع البدل إضافة إلى الشعر العربي الفصيح، حيث أورد هذه الآيات القرآنية أولا:[52]

- **قوله تعالى:﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّه﴾.(إبدال المعرفة من النكرة).**
- **قوله تعالى:﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾. (إبدال النكرة من المعرفة).**
- **قوله تعالى:﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾.(بدل البعض من الكل)**
- **قوله تعالى:﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنْ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾. (بدل الاشتمال).**
- **قوله تعالى:﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ ﴾. (بدل الاشتمال).**

ثم ذكر ثانيا أبياتا من الشعر:

لقد كان في حول ثواء ثويته تفضى لبانات ويسأم سائم (بدل الاشتمال)

وقال آخر:

وذكرت تقتـد بـرد مـائها وعتك البول على أنسائها

وفي نهاية حديثه عن التوابع ، أعاد التذكير مرة أخرى بما تم إنجازه، ومـا ينـوي التطرق إليه، حيـث قال:« قد ذكرنا جميع هذه الأسماء المرفوعة والمنصوبة والمجرورة وما يتبعها في إعرابها، وكنت قلـت فـي أول الكتاب أن الأسماء تنقسم قسمين : معرب ومبني، فإن المعرب ينقسم قسمين : منصرف وغير منصرف وقد وجـب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف وما لا ينصرف ثم نتبعه المبنيات »[53]. فعرف الاسم المنصرف وغير المنصرف،

وأسباب منعه مكتفيا بالحديث عن غير المنصرف، ليعلم أن ما عداها منصرف ثم شرع في ذكر الأسماء المبنية، فذكر أنها على ضربين مفرد ومركب، غير أنه وجد نفسه مضطرا للحديث عن المعرب وأقسامه، ليبين من خلاله المبني، وذلك قصد التوضيح والإفادة والتيسير على المتعلم، ثم ذكر بعد ذلك أن أقسام الأسماء المبنيات المفردات ستة وهي: اسم كنى به عن اسم، واسم أشير به إلى مسمى وفيه معنى فعل، واسم سمي به فعل، واسم قام مقام الحرف، وظرف لم يتمكن، وأصوات تحكى. أما المركب من المبنيات فهو على ضربين: ضرب منها يبنى فيه الاسم مع غيره، وضرب ثان: أن يكون أصل الاسم الإضافة فيحذف المضاف إليه وهو في النية. وذكر أن الضرب الأول ينقسم على ستة أقسام: اسم مبني مع اسم، واسم مبني مع فعل، واسم مبني مع حرف، واسم مبني مع صوت، وحرف مبني مع فعل، وصوت مبني مع صوت.

وأما الضرب الثاني: فينقسم على قسمين: قسم حذف المضاف إليه البتة، وضرب منع الإضافة إلى الواحد وأضيف إلى جملة.

وهكذا يبدو للقارئ كم كان ابن السراج حريصا على تسلسل الأبواب وتكاملها وحسن رصفها حسب الخطة التي رضي بها، وحاول إقناع القارئ بمدى إحكامها فقال:« قد ذكرنا الأسماء المعربة والأسماء المبنية .وقد كنا قلنا: أن[إن] الكلام اسم وفعل وحرف ونحن نتبع الأسماء و الأفعال ونذكر إعرابها وبناءها .إن شاء الله »[54] .

وبعد إنهاء الحديث عن الاسم جدوليا ونسقيا، انتقل إلى الحديث عن الفعل وقال عنه:إنه مبني ومعرب، فالمبني ينقسم قسمين:مبني على حركة (الماضي)، ومبني على سكون(الأمر)، أما المعرب فهو ما يعرف بالفعل المضارع سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجزوما، حينها لم يفوّت الفرصة أن يتحدث عن حروف النصب وعلاماته وأدوات الجزم وعلاماته أيضا، ثم الإشارة إلى الفعل الذي أصله الإعراب، فأدخل عليه حرف للتأكيد فبني معه (النون الثقيلة والخفيفة)، ثم انتقل بعد كلام مستفيض عن الفعل المعرب والمبني حاول أن يلم فيه بجوانب الموضوع وحسن ما فعل، إلى الحديث عن الحروف التي جاءت للمعاني قائلا:« قد ذكرنا جميع أصناف الأسماء المعربة والمبنية والأفعال المبنية بقي ذكر الحروف مفردة »[55]، حيث قال عنها« إنما هي أدوات قليلة تدخل في الأسماء والأفعال وتحفظ لقلتها وسنذكرها بجميع أنواها وكلها مبني، وحقها البناء على السكون وما بني منها على حركة، فإنما حرك لسكون ما قبله، أو لأنه حرف واحد فلا يمكن أن يبتدأ به إلا متحركا، وهي تنقسم أربعة أقسام: ساكن يقال له موقوف ومضموم، ومكسور، ومفتوح الأول »[56].

ثم حاول تقسيمها بعدد أحرفها فذكر منها: ما جاء على ثلاثة أحرف مثل (على)، وما جاء على أربعة أحرف مثل (حتّى)، وما جاء على حرف واحد مثل واو العطف، ثم الحرف المبني مع الحرف مثل لولا.

وبفراغه من الحديث عن الحرف الذي جاء لمعنى، يكون قد أنهى الحديث عن أقسام الكلم إعرابا وبناء؛ لينتقل إلى الحديث عما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار، وهذا ما صرح به قائلا:« قد أتينا على ذكر الاسم والفعل والحرف وإعرابها وبنائها ونحن نتبع ذلك ما يعرض في الكلام من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار إن شاء الله »[57]. فذكر على إثر ذلك، وهو واثق من نفسه ما لا يجوز من الكلام أن يقدم بعضه على بعض، نذكر من ذلك على سبيل المثال: الصلة على الموصول المضمر على الظاهر،والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، والفاعل على الفعل والحروف التي لها صدور الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها ...

وبعد فراغه من شرح ما لا يجوز تقديمه، شرع في ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار قائلا:« اعلم أن الكلام يجيء على ثلاثة أضرب: ظاهر لا يحسن إضماره ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره »[58].فشرح وأسهب في الشرح ووضح ومثل ونبّه،خاتما هذا الباب المهم بقوله:« وأعلم أن جميع ما يحذف فإنهم لا يحذفون شيئا إلا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا »[59]، في إشارة ذكية منه تؤكد ما ذهب إليه، أن الذي ليس له دليل من لفظ، ولا حال مشاهدة لا يحسن حذفه، كما لا يحسن إضماره.

ويختم أبواب النحو بحديثه عن: باب الزيادة والإلغاء، وتحديده مفهوم الاتساع الذي يعتبر ضربا من الحذف، والإخبار بالذي وبالألف واللام.

بعد هذا الجهد الملحوظ، والرغبة الملحاح في الشرح والتوضيح مع حسن الترتيب والتبويب، سواء ما تعلق بالأبواب النحوية السالفة الذكر وكيفية عرضها، أو المسائل النحوية التي عمل على حل المشكل منها. يكون ابن السراج قد أنهى الحديث عن النحو وأبان عن منهجه فيه، لينتقل إلى الحديث عن الصرف ومسائله باعتبار أن كتابه هذا هو كتاب نحو أولا ، وصرف ثانيا. فما منهجه في الصرف؟.

3-2-2 قسم الصرف:

أقول: إذا كان« تصريف الكلمة هو تغيير تكوينها بحسب ما يعرض لها ويكون في الأسماء المعربة، والأفعال المتصرفة»[60]، فإن منهج ابن السراج في الصرف قائم على مفهوم التغيير وأنواعه. إذ يقول:« أما ما يتحرك من السواكن لغير الإعراب فهو على ضربين: إما أن يحرك من أجل ساكن يلقاه،...وإما أن يكون بعد حرف متحرك فيحذف ويلقي حركته عليه»[61] وهذا ما يعرف بالتقاء الساكنين.

وبعد أن ذكر أحوال ما يحرك من السواكن في أواخر الكلم_، وما يسكن من المتحركات، وما تغير حركته لغير إعراب، وما يحذف لغير جزم .قال:« أما الذي يحذف في الوقف ويثبت في غيره فنذكره في الوقف والابتداء ونجعله يتلو ما ذكرنا، ثم نتعبه الهمزة للحاجة إليه إن شاء الله »[62]. كما لا يتوانى في ذكر دواعي هذا الترتيب، من ذلك ما ذكره في أول باب الابتداء إذ قال: « كل كلمة يبتدأ بها من اسم وفعل وحرف، فأول حرف تبتدئ به وهو متحرك ثابت في اللفظ ، فإن كان قبله كلام لم يحذف ولم يغير إلا أن يكون ألف وصل فتحذف ألبتة من اللفظ وذلك إجماع من العرب، أو همزة قبلها ساكن فيحذفها من يحذف الهمزة ويلقي الحركة عن الساكن، فسنذكر هذا في تخفيف الهمزة،فأما ما يتغير ويسكن من أجل ما قبله فنذكره بعد ذكرألف الوصل إن شاء الله »[63].

وعموما أرى أن ابن السراج باعتماده منهجيا أنواع التغيير في ترتيب أبواب الصرف يكون قد قسم مباحث الصرف على:

– مباحث تناول فيها الحديث عن الظواهر المشتركة بين الأسماء والأفعال كالتقاء الساكنين.

– مباحث خاصة بالأسماء مهد لها بالحديث عن المذكر والمؤنث والمقصور والممدود لما لها من علاقة وطيدة بظاهرة التغيير، سواء كان هذا التغيير في أولها وفي آخرها وفي وسطها فقط، أو في وسطها فقط، أوفي آخرها فقط، وذلك حين يكون بصدد جمعها، أو تصغيرها، أو نسبها.

– مباحث خاصة بالأبنية وهو قسم حاول فيه ابن السراج أن يحيط بكل الأبنية العربية وهو عمل لم يسبق إليه، حيث بدأ هذا القسم بذكر أبنية المصادر في باب أسماه هذا باب المصادر وأسماء الفاعلين مقدما له بقوله:« المصادر

الأصول والأفعال مشتقة منها وكذلك أسماء الفاعلين، وقد تكون أسماء في معاني المصادر، لم يشتق فيها فعل، ولكن لايجوز أن يكون فعل لم يتقدمه مصدر، فإذا نطق بالفعل فقد وجب المصدر الذي أخذ منه...ونحن نذكر أربعة أشياء: المصدر، والصفة، والفعل وما اشتق منه»[64] .ومن ثم يكون قد بين وبوضوح أنه سيذكر المصادر، والفعل، والصفة، والمشتقات، ولكنه بدأ ببيان أبنية الفعل باعتبار أن المصدر تبع لها لتقارب المعاني، ثم أتبعها بذكر ما جاء من المصادر والصفات والأفعال على بناء واحد، والملفت للانتباه في هذا الباب تقسيمه هذه المصادر الثلاثية إلى مصادر متفقة في المصدر، وأخرى متفقة في الصفة، و ثالثة متفقة في الفعل، وذلك بالنظر إلى تقارب المعاني، وهو كما ترى تقسيم رائد من شأنه أن يبسط وييسر دراسة المصادر الثلاثية باعتبارها سماعية في عمومها، ثم ذكر بعد ذلك أبنية الأفعال الثلاثية المزيدة، ومصادرها القياسية، متحدثا عن الإمالة كفاصل بين أبنية الأفعال، وأبنية الأسماء بعد باب ما يكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة، ربما لعلاقة الإمالة بالكسر أو لسبب أخر تبناه ابن السراج وجهلناه نحن، فالرجل كما يبدو صاحب فكر ومنطق يتحين الفرصة فيطرق ما شاء له أن يطرق وفي المكان المناسب ليحافظ دوما على السيرورة الفكرية التي تبناها وارتضاها لنفسه، وهكذا بعد الحديث عن أبنية الأسماء التي قسمها إلى مجردة ومزيدة مع بيان أبنية كل قسم انتقل أخيرا إلى الحديث عن التصريف فعرفه وذكر أقسامه قائلا:« هذا الحدّ إنما سمي تصريفا لتصريف الكلمة الواحدة بأبنية مختلفة، وخصوا به ما عرض في أصول الكلام، وذواتها من التغيير، وهو ينقسم خمسة أقسام: زيادة وإبدال وحذف، وتغيير بالحركة والسكون، وإدغام وله حد يعرف به »[65]. والملاحظ أن ترتيبه هذا ليس اعتباطيا فهو كعادته حريص على أن تكون مباحثه السابق منها يخدم اللاحق، فمبحث الزيادة مثلا ضروري أن يسبق المباحث التي تليه باعتبارها تقتضي معرفته، وربما يكون قد راعى مبدأ التدرج في تقديم المعارف ، فباب الإدغام لا شك أنه دقيق المباحث قد يعسر فهمه لذا ختم به مباحث التصريف.

وبفراغه من الحديث عن أقسام التصريف يكون قد جاء على نهاية الكتاب ولم يبق له إلا الحديث عن باب واحد أسماه باب ضرورة الشاعر معرفا إياه بقوله:« ضرورة الشاعر أن يُضطر الوزن إلى حذف أو زيادة، أو تقديم، أو تأخير في غير موضعه وإبدال حرف أو تغير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل»[66].

وفي نهاية هذا العرض يمكن القول بأن ابن السراج في كتابه هذا قد جمع العربية نحوها وصرفها وفصلهما تفصيلا محكما، فرتب الأنواع وقسم الأبواب، وأحسن شرحها وتوضيحها، كما حاول جمع موضوعاتها المتشابهة تحت باب واحد بشكل لم يسبق إليه.وهو في كل ذلك يذكر الأمثلة والشواهد،ويشرح الأسباب ويقنع بالحجة،ويحسن التعليل لما توصل إليه من أحكام قطعية، تدل على رجاحة عقله وسداد رأيه، متحريا في مؤلفه هذا عدم تكرار ما سبق الحديث عنه، فإن عرضت له فكرة سبق وأن تحدث عنها ولا جدوى من إعادتها قال:« وقد بين هذا فيما مضى »[67].وإذا رأى أنه سوف يتعرض لها فيما يأتي قال:« وهذا يبين في بابه إن شاء الله »[68]. وهكذا فابن السراج يشير إلى ما تقدم ذكره في موضعه المحدد قصد الإيجاز، كما يؤجل الحديث فيما لم يحن موعده محافظة على النسق العام لأبواب كتابه، كما أظهر اهتماما بالغا بتوضيح ما أشكل وتفصيل ما أجمل من ذلك قوله:« وهذا المعنى ذكره النحويون مجملا، وقد ذكرته مفصلا»[69]. إضافة إلى الجهد المعتبر الذي بذله من أجل تعميق معارف المتعلم، والعالم حيث نراه لا يكاد يفرغ من تقديم باب من أبواب النحو أو الصرف حتى يتبعه بجملة من المسائل الهامة إذ يقول:«

قد فرغنا من ذكر المرفوعات و المنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقدارا كافيا فيه دربة للمـــتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب، لأنه كتاب أصول »[70].

الإحالات:

1- ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم. د.أحمد سليمان ياقوت.(د.م.ج).(د.ط). الجزائر.1983م. ص 156

2- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. الشيخ محمد الطنطاوي. ص117

3- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري د.سعود بن غازي أبو تاكي. ص21،22،57،98

4-ينظر في ترجمته إنباه الرواة على أنباه النحاة.القفطي ج3. ص145. وبغية الوعاة السيوطي ج1.ص110. الفهرست لابـــن نـــديم. ص98

5- الأصول .ابن السراج . ج1 ص10

6- الفهرست لابن نديم. تح د يوسف علي طويل. ص98

7- المصدر نفسه. ص98،99

8- النحو العربي .صلاح رواي. ص441

9- مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم ص109

10- المصدر نفسه .ص125

11- مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. ص125

12- النحو العربي .صلاح رواي. ص445

13- المرجع نفسه ص447

14- أخبار النحويين البصريين. السيرافي.. ص83

15- إنباه الرواة على أنباه النحاة.القفطي. تح محمد أبو الفضل إبراهيم ج3 ص149

16- الأصول .ابن السراج . ج1 ص56،57

17- المصدر نفسه ج2 ص220

18- المصدر نفسه ج1 ص 90

19- المصدر نفسه. ج1 ص111

20- المصدر نفسه ج1 ص209

21- التبيين. العكبري.تح د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.دار الغرب الإسلامي.ط1 لبنان.1406هـــ/1986. ص394

22- الأصول. ابن السراج. ج1 ص223،224

23- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام.تح مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر.ط1. بيروت .1998م ص278

24- الأصول ابن السراج. ج2 ص157

25- المصدر نفسه .ج1 ص154

26- المصدر نفسه .ج2 ص220

27- المصدر نفسه. ج2 ص212

28- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .ابن هشام. ص290

29- الأصول. ابن السراج. ج1ص82،83

30- المصدر نفسه. ج1. ص36

31- المصدر نفسه.ج1 .ص328

32- المصدر نفسه.ج2 .ص261

33- المصدر نفسه.ج3 .ص480

34- المصدر نفسه. ج1 ص181
35- الخصائص. ابن جني. تح عبد الحميد هنداوي. ج1. ص56
36- الأصول. تمام حسان. ص143،144
37- معجم الأدباء .ياقوت الحموي. دار الكتب العلمية .ط1.لبنان .1411هـ/1991م .المجلد 5 ص341
38- الأصول .ابن السراج. ج1 ص35
39- المصدر نفسه. ج1 ص35
40- فهارس كتاب الأصول لابن السراج.د.محمود محمد الطناحي.مكتبة الخانجي.(د.ط) القاهرة.1406هـ/1985م.ص4
41- الأصول .ابن السراج..ج1 ص37
42- المصدر نفسه ج1 ص57
43- المصدر نفسه. ج1 ص58
44- المصدر نفسه. ج1 ص97
45- المصدر نفسه.ج1 ص 98
46- المصدر نفسه.ج1ص147
47- المصدر نفسه. ج1 ص50،51
48- المصدر نفسه.ج1ص289
49- المصدر نفسه. ج1ص328
50- المصدر نفسه.ج1ص 408
51- الأصول .ابن السراج.ج2. ص19
52- الشورى الآية52،53، العلق الآية 15،16، آل عمران الآية 97، البقرة الآية 217، البروج الآية 4 برواية حفص
53- الأصول.ابن السراج.ج1ص79
54- الأصول .ابن السراج. ج2. ص 144
55- المصدر نفسه.ج2 ص 205
56- المصدر نفسه ج2 ص 206
57- المصدر نفسه.ج2 ص221
58- المصدر نفسه ج2 ص247
59- المصدر نفسه. ج1ص254
60- المرجع في اللغة العربية نحوها وصرفها.علي رضا.دار الفكر. (د.ط)، لبنان (د.ت) .ج3. ص03
61- الأصول .ابن السراج. ج2. ص361
62- المصدر نفسه ج2 ص366
63- المصدر نفسه. ج2 ص367
64- الأصول .ابن السراج ج3 ص85
65- المصدر نفسه.ج3 ص231
66- المصدر نفسه. ج3 ص435
67- المصدر نفسه ج1 ص97
68- المصدر نفسه ج1ص103
69- المصدر نفسه. ج2ص33
70- المصدر نفسه ج1ص328